الجمهوريـــــة التونسيـــة

وزارة الصحـــــة

منظمـــة الصحـــة العالميـــة

مداخلة مشتركة حول المواضيع التالية

-دور قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام 2020 وما بعده

-الإستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الصحة والبيئة وتخير المناخ

--ا لمياه والصرف الصحي والنظافة العامة في مرافق الرعاية الصحية

البند 1.27 الركيزة الثالثة

سيدي الرئيس،

نتوجه بالشكر إلى منظمة الصحة العالمية على إعداد الوثائق التي تلخص مجهوداتها لتأطير دولها الأعضاء و إرشادها في مجال الصحة والبيئة وتغير المناخ و بدور قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام 2020 ، بالإضافة إلى اهتمامها بمحور المياه والصرف الصحي والنظافة العامة بمرافق الرعاية الصحية من أجل تأمين سلامة العلاج.

وبهذه المناسبة نثمن مجهوداتكم الرامية إلى الارتقاء بوضعية هذه الخدمات وتعزيز الاستثمار الاستراتيجي في هذه المجالالات وما ورد من توصيات تدعو لزيادة الإجراءات المتخذة بشأن المحددات الصحية لحماية الصحة وتحسينها والعمل عليها في كل السياسات المنتهجة في كل القطاعات والمخططات.

و قد سجلنا بكل ارتياح المجهودات الكبيرة التي بذلتها المنظمة والتي خصت تغير المناخ والصحة منذ قمة قلاسقولسنة 2021 وما قدمته من التأطيروالإحاطة الفنية للدول الأعضاء

بغية مواءمة الإستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ و تنفيذها و إعداد أدوات لتسترشد بها في إعداد استراتيجياتها الوطنية مما أتاح لبعض البلدان من إحراز تقدم في هذا الشأن على غرار البلاد التونسية التي تعمل على تكيف وصمود القطاع الصحي والصحة مع التغيرات المناخية.

و نبارك المجهودات الكبيرة التي تبذلها المنظمة من أجل تحسيس المانحين والممولين الدوليين بغية معاضدة جهود الدول في مجال الصمود للتغيرات المناخية .

وتحظى صحة المواطن والحفاظ على رأس المال البشري في تونس بأهمية بالغة وهو ما مكّن من المحافظة على عديد المكاسب التي تبرز خاصة من خلال التمكن من القضاء كليا على عديد الأمراض والأوبئة والتحكّم في ما يُعرف بأمراض العصر إلى جانب العمل على تحسين المؤشرات الصحية المرتبطة بالعوامل البيئية ونعمل مع شركائنا على الرفع من محددات الصحة المتعلقة بالبيئة .

ونقدر ما قدمته المنظمة من دعم تقني للدول الأعضاء بغية تدعيم دور قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام 2020 وما بعده و إعداد أدوات لتسترشد بها البلدان في إعداد استراتيجياتها الوطنية مما أتاح لبعض البلدان من إحراز تقدم في هذا المجال على غرار الجمهورية التونسية حيث تولت وزارة الصحة بالتعاون مع مركز صحة البيئة بالاردن التابع لمنظمة الصحة العالمية إعداد خطة طريق وطنية للتصرف في المواد الكيميائية بالتشاور مع جميع الجهات المعنية بإدارة المواد الكيميائية.

وتعمل حاليا وزارة الصحة على انجاز العديد من البرامج الوقائية التي تستهدف بعض المواد الكيمياوية كالمبيدات و الرصاص (في الدهن) و الزئبق والكدميوم وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المعنية.كما يتم العمل على تنفيذ بعض الدراسات العلمية لتقييم التأثيرات الصحية لاستعمال بعض المواد الكيمياوية وإدراج برامج لتعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع مخاطر المواد الكيميائية، وذلك عن طريق برامج التكوين والتوعية البيئية منها الموجهة لبناء القدرات للعاملين في قطاع الصحة.

أما بالنسبة للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة في مرافق الرعاية الصحية فإننا نثمن مجهوداتكم الرامية إلى الارتقاء بوضعية هذه الخدمات وتعزيز الاستثمار الاستراتيجي في هذا المجال ونشكركم على دعمكم لنا . فقد تم على مستوى بلادنا تنفيذ مسح وطني لخدمات المياه والصرف الصحي و التصرف في نفايات العلاج و خدمات النظافة الصحية شمل جل مراكز الصحة الأساسية لتقييم الوضع الراهن و تحديد أولويات التدخل لتحسين الوضع وذلك بالتعاون وبدعم فني من منظمة اليونيسف وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وقد تم الانتهاء من إعداد هذا التقرير الذي سيتم نشره قريبا. وقد أشار هذا التقرير إلى أنه لإن بلغت نسبة التزود بالمياه 89في المائة ببعض المناطق فان بعض المناطق الأخرى لا تزال تشكو من نقص في ذلك ،ونعمل حاليا على تجاوز هذه الإشكاليات التي شملها هذا التقرير بالإضافة إلى مجابهة أزمة المياه و التحكم فيها من جراء التغيرات المناخية التي تمر بها بلادنا .

وفي هذا الإطار ووعيا منها بهذه التحديات اعتمدت بلادنا استراتيجيات ومقاربات من شأنها أن تساهم في المجهود الدولي للتخفيف من التأثيرات المتوقعة للتلوث البيئي والتأقلم مع التغيرات المناخية وقد بادرت وزارة الصحة بوضع إستراتيجية وطنية لتأقلم الصحة مع التغيرات المناخية منذ سنة 2010. كما تم إعداد سنة 2021 المساهمات المحددة وطنيا لقطاع الصحة ونعمل على مراجعتها وتحيينها بمشاركة المؤسسات المعنية التابعة للقطاع الصحي .وتم إدراجها بالمخطط التنموي لوزارة الصحة 2023-2025 والعمل على تنفيذها

ضمن مقاربة شاملة.وتسعى وزارة الصحة إلى تعزيز الحوكمة لتأمين التأقلم والصمود في وجه التغيرات المناخية من خلال الدور الذي تلعبه على مستوى اللجنة الوطنية الاستشارية للتأقلم مع التغيرات المناخية مع جميع الأطراف المتداخلة .كما تم سنة 2022 إعداد إستراتيجية وطنية للحياد الكربوني والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية تضمنت بند خاص بقطاع الصحة.ونعمل حاليا على إرساء لجنة قطاعية للتأقلم مع التغيرات المناخية على مستوى وزارة الصحة وهي في حد ذاتها مكسب كبير للقطاع وللصحة عامة حيث ستسهر هذه اللجنة على التنسيق ومتابعة تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا لقطاع الصحة و الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحياد الكربوني والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية في هذا المجال.

وفي الختام نتوجه لدعوة المنظمة لتقديم الدعم الفني واللوجستي لبلادنا في مجال تعزيز قدرة القطاع الصحي على مجابهة تأثيرات تغير المناخ المتعلقة بأزمة المياه والصمود وتدعيم برامج الترصد واحتساب انبعاث الغازات الدفيئة للمؤسسات الصحية والعمل على التقليص منها باللجوء إلى الطاقات النظيفة، بالإضافة إلى مساندتها في مجال إحكام التصرف في المواد والنفايات الكيمياوية على مستوى المؤسسات الصحية.